المحاضرة الأولى
التغير الاجتماعي في البلدان النامية

حول مسألة التسمية ومفهوم التخلف

يطلق على بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وهي تلك البلدان التي سبق أن كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة والتي ناضلت وتناضل حركة التحرر الوطني فيها من اجل الاستقلال السياسي والاقتصادي من جهة وضد التخلف والفقر والبنيات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية من جهة أخرى ،

ويطلق عليها تسميات مختلفة وكثيرة أبرزها: (العالم الثالث- البلدان النامية، ويلاحظ أن أكثر الاتجاهات استخداما سواء لدى الاتجاه البرجوازي أو الاشتراكي في علم الاجتماع كتسميات (البلدان النامية- والعالم الثالث) **أقل تسميات بلدان آسية وافريقيا وأمريكا اللاتينية استخداماً مثل:**

بلدان الأطراف

ويبدو أن تعبير العالم الثالث هو أوسع هذه التسميات انتشارا واستعمالا ذلك انه تعبير يوحي ظاهريا على الأقل بالحياد وبأنه لا يعني أكثر من الإقرار بان مجموعة معينة من البلدان لا تنتمي من حيث درجة تطورها التكنولوجي خاصة وبالتالي همومها ومشكلاتها اليومية والمرحلية لا إلى العالم الأول الرأسمالي ولا إلى العالم الثاني الاشتراكي. تعود هذه التسمية إلى ((الفرد سوفيه)) الذي نحتها على غرار الطبقة الثالثة في فرنسا والتي كانت تعني قبل الثورة الفرنسية كل أولئك الذين ليسوا من النبلاء أو كبار رجال الكنيسة .

وبعد ظهور شعار عدم الانحياز والحياد الايجابي وتجسده في صورة مجموعة من المؤتمرات (باندونغ 1955و ومؤتمر بلغراد 1961 مؤتمر القاهرة 1964 و مؤتمر لوساكا 1970 ومؤتمر الجزائر 1973 بدأت تسمية العالم الثالث تخرج عن حيادها لتأخذ بعداً إيجابياً خاصاً يرى فيها فصيلة نوعية متميزة عن الشعوب الأخرى إلى جانب دول القطبين الأول والثاني (الرأسمالي والاشتراكي) الأمر الذي دفع نحو القيام بدراسات واسعة حول واقع العالم الثالث الراهن وحول مستقبله وماضيه أيضاً قد تبين أن هناك ثلاثة منظورات أساسية فيما يخص هذه المسألة :

أ- **المنظور الاقتصادي**: الذي يرى أن الجوهري في أمر العالم الثالث هو مسالة تخلفه عن الدول المتقدمة الموزعة بين العالمين الرأسمالي والاشتراكي وهو بالتالي أي العالم الثالث موزع بين هذين العالمين

ب- **المنظور الإيديولوجي**: وهو يرى إيديولوجيتين رأسمالية واشتراكية وان بلدان العالم الثالث ترتبط بالعالم الاشتراكي بالقوة وان كان يرتبط حاليا ولا سيما من الناحية الاقتصادية بالعالم الرأسمالي بالفعل

ت- **المنظور العالم ثالثي:** وهو يرى أن العالم الثالث يمثل كتلة متميزة ليس على المدى القريب أو مرحليا وحسب وإنما على المدى البعيد أيضا ذلك أن الظروف الموضوعية المتميزة سوف تخلق طريقا خاصة متميزة لهذا العالم الثالث بما في ذلك نوع اشتراكيته وفلسفته وسلم القيم فيه وان تطور العالم الثالث بالتالي لا يحمل معنى اللحاق أو الالتحاق بهذه الكتلة أو تلك من الدول المتطورة

إننا نقبل بمقولة العالم الثالث الشائعة الاستعمال الآن مع التحفظات التالية :

1- أن تعبير العالم الثالث إذا لم يجر استخدامه بحذر وبنفس تقدمي فأنه قد يجر إلى موقف رجعي يقوم على القبول – الضمني أو العلني – بأن العالم إنما ينقسم إلى هذه الكتل الثلاث ليس الآن فقط وإنما في المستقبل أيضا والى مالا نهاية أن هذا الموقف يعطي العالم الرأسمالي وجودا شرعيا موازيا ومساويا للعالم الاشتراكي من جهة ويحد من البعد الثوري لحركة التحرر الوطني الذي يلتقي مع البعد الثوري للمعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة في المعسكر الرأسمالي في ضرورة التخلص نهائيا من النظام الرأسمالي العالمي بوصفه نظاما غير إنساني ولان بقاؤه يعني بقاء العوائق والسدود أمام حركة التحرر الوطني

2- إن القبول بمقولة العالم الثالث بصفة مطلقة إنما ينطوي عمليا على القبول أو الالتقاء مع أطروحات بعض الوظيفيين من علماء الاجتماع البرجوازيين (تالكوتبارسونز خاصة) التي تسعى إلى تكريس النظام الرأسمالي عن طريق نظرية (التقارب) بين الاشتراكية والرأسمالية واندماجهما في نظرية جديدة تقع على الحد الفاصل بين الطرفين ويستند أصحاب هذه النظرية الجديدة على عدد من المقولات الخاصة مثل مقولة (المجتمع الصناعي)و(والتكنوقراط)(والطبقة الجديدة)0000الخ التي لا تعدو أن تكون مجرد مقولات (التفافية) برجوازية صغيرة أفرزتها الحالة المأزق التي تمر بها الامبريالية العالمية نتيجة محاصرتها من قبل المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني في (العالم الثالث)

3- لا يفلت اصطلاح (العالم الثالث)من ورطة (النسبية) فلقد شرع الآن باستخدام تعبير (العالم الرابع) على القسم الأكثر تخلفا من (العالم الثالث) وبالذات على الدول التي لا يصل متوسط دخل الفرد السنوي فيها إلى اقل من 200دولار ألا يفترض هذا انه علينا أن نتوقع أو لا نستبعد إمكانية انبثاق مصطلحات أخرى على نفس المنوال مثل العالم الخامس – العالم السادس 0000000الخ ولا سيما إذا علمنا (أن العالم يضم 750مليون نسمة يعيشون في حالة بؤس مطلق ولا يتعدى نصيب الفرد منهم من الدخل القومي 50دولار سنويا 0000هذا في الوقت الذي ارتفع الدخل الفردي في بعض الدول الغنية في عام 1974 إلى 6.600 دولار

4- يطرح علينا اصطلاح العالم الثالث أمر تصنيف بعض الدول مرة من زاوية سياسية ومرة أخرى من زاوية إيديولوجية ومرة ثالثة من زاوية اقتصادية ومرة رابعة من زاوية تاريخية ومرة خامسة من زاوية جغرافية 00000الخ فالصين الشعبية مثلا تنتمي إلى العالم الثاني بوصفها بلدا اشتراكيا والى العالم الثالث بوصفها عالم متخلف – نسبيا- وغير منحاز وينطبق هذا على كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام أما دولة مثل تركيا أو إيران أو الهند فأنها من الوجهة الإيديولوجية والسياسية تنتمي إلى العالم الأول أما من الوجهة الاقتصادية (التخلف) فهي جزء من العالم الثالث .

أما تسمية البلدان المتخلفة فإنها تنطوي بدورها على جملة من الأخطاء النظرية والتطبيقية الأمر الذي تسبب في انقسام الرأي حولها إذ بينما دافع علم الاجتماع البرجوازي عن استخدامها دحضها وبقوة علم الاجتماع الاشتراكي أن هذا الانقسام حول مفهوم التخلف وحول بالتالي استخدام تسمية (البلدان المتخلفة)إنما يعكس واقع الحال منظورين مختلفين لتفسير حالة التخلف أو لتفسير الخارطة الاجتماعية للعالم الراهن هذان المنظوران هما

1- **(المنظور المسافي**) وهو المنظور الذي يرى في البلدان المتخلفة وحدها مريضا ينبغي معالجته بينما تمثل البلدان المتطورة صناعيا ولا سيما الرأسمالية منها **(النموذج المثالي)** أو الحالة الصحية التي ينبغي على البلدان المتخلفة أن تناضل للوصول إليها ويتمثل هذا المنظور بصورة واضحة في (متغيرات النمط)أو (البدائل) النمطية عند تالكوت بارسونز(ومراحل النمو الاقتصادي عند روستو.
2- (**المنظور البنيوي**) وهو المنظور الذي يرى أن حالة البلدان المتخلفة إنما تعكس في حقيقة الأمر مرضا عاما في كافة الجسم البشري وليس فقط في ثلثيه أو ثلاثة أرباعه أو نصفه إن أصحاب هذا المنظور لا يختلفون مع أصحاب المنظور الأول على وجود مسافة اقتصادية واجتماعية وثقافية ولكن ليس بالضرورة إيديولوجية أو سياسية بين صنف الدول المتقدمة وصنف الدول المتخلفة ولكنهم ينكرون اعتبار هذين الصنفين منفصلين ولا توجد بينهما علاقات سببية وهم بالتالي ومن خلال هذا الفارق يصلون إلى استنتاجات مختلفة فيما يتعلق بتحديد مؤشرات التخلف الكمية والكيفية وكذلك في السبيل الأفضل للتنمية وتجاوز حالة التخلف أي أنهم يختلفون معهم في المقدمات والنتائج

1- يرى بعض المؤلفين انه من الممكن تخمين التخلف بان نتخذه كأساس مبدئي التطور التاريخي في الدول الصناعية العظمى فالتخلف عند هؤلاء هو عبارة عن (تأخر) أي بقاء واستمرار أوضاع اجتماعية اقتصادية قديمة جدا حتى العصر الحالي أوضاع تعرفت عليها الأقطار المتقدمة حاليا والمثال البارز على هذا النموذج هو عالم الاقتصاد الأميركي روستو**صاحب نظرية (مراحل النمو الاقتصادي – البيان اللا شيوعي)**
2- يقدم بعض المؤلفين وعلى رأسهم علماء الاجتماع تعريفا بنيويا للتخلف مشيرين إلى الطابع العلائقي للتخلف أي أن مشكلة التخلف قد نشأت عن تلاقي أنظمة اجتماعية مختلفة تحتل الظاهرات العلائقية مكانا هاما فيها ويرى الاقتصاديون البنيويون أن البلد المتخلف هو بلد يتميز بتعايش نظاميين اقتصاديين واجتماعيين مختلفين تماما
3- لا يعني تعبير التخلف عند البعض أكثر من أسلوب للكناية عن ظاهرة الاستغلال الاستعماري

4- يرى البعض أن التخلف معاصر للرأسمالية ، وان تخلف قطر ما إنما يتميز بتأخر القوى المنتجة الناجم عن علاقات الإنتاج المتأخرة
5- استخدام تعبير التخلف في بعض الحالات للكناية عن خطة بلد ما بالمقارنة مع دول أخرى
6- بالنسبة للبعض تعتبر بعض الأقطار متخلفة لأنها لا تستخدم مواردها من الثروات الطبيعية حسب أكثر الطرق اقتصاديا في التكنولوجية المعاصرة
7- يرى البعض في التخلف النقص تجاه ا هو ضروري للناس

وأخيرا فان مفهوم التخلف في قطر ما من وجهة نظر لاكوست نفسه إنما يتمثل بصورة أساسية بأنه وضع يتميز بانفصام دائم (آو جنوح نحو الانفصام) بين نماء ديموغرافي قوي نسبيا وبين تزايد ضعيف نسبيا كالموارد التي يتصرف بها السكان حقيقة **ويذهب لاكوست إلى أن مفهوم التخلف قد ظهر معاصرا للاكتشافين الأعظمين وهما**

أ- اكتشاف ظاهرة البؤس والجوع
ب-الانفجار السكاني وهكذا يكون من المستحيل فصل هذا المفهوم عن الحقيقيتين التاليتين

الأولى : وهي أن الشعوب ناقصة التغذية تؤلف حاليا(1969) زهاء ثلاثة أرباع البشرية .
الثانية : أن كتلة هؤلاء سوف تتضاعف بحوالي 2.5 مرة
ولقد وجه الدكتور سمير أمين في كتابه الموسوم التراكم على الصعيد العالمي ـ نقد نظرية التخلف نقدا قاسيا ضد استخدام تعبير لا يؤدي إلى أي مكان على حد تعبيره والذي غالبا يستخدمه الفقر بوجه عام الأمر الذي يستتبع لا يصدق لمختلف مظاهر الفقر مؤشرات جزئية صحة ـ أمية تغذية وفيات أو مؤشرات تأليفية مثل : متوسط دخل الفرد وذلك حتى يصار إلى ملئ الفراغ بشتى التفاهات والأخطر من ذلك أن هذا التعريف يؤدي إلى خطأ جوهري إذ يصار إلى تمثيل البلدان المتخلفة بالبلدان المتطورة عندما كانت في مرحلة سابقة من لنموها
ويرى الكاتب أن ذلك يعني صرف النظر عما هو جوهري في الموضوع وهو أي شيء جوهري أن البلدان المتخلفة جزءا من المنظومة العالمية وان لها تاريخا هو تاريخ انخراطها وهو الذي شحذ بنيتها الخاصة التي لم يعد لها شان يذكر بالتاريخ عصور سابقة لانخراطها بالعالم الحديث ويصل الكاتب إلى الاستنتاج الذي مفاده أن **يرى انّ المفاهيم الخاطئة عن التخلف والعالم الثالث يجب أن تزول ويحل محلها مفهوم التشكيلات الرأسمالية الطرفية**
يحدد سمير أمين أخيرا الخصائص البنيوية التي يظهر التخلف من خلالها :

1- تفاوت الإنتاجية في القطاعات المختلفة
2- تضعضع البنيان الاقتصادي
3- السيطرة الخارجية

ويرفض بتلهايم تعبير التخلف ويصفه بأنه اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبياً

ويرى بتلهايم انه ابتداء من فكرة التخلف الزائفة المضللة يقام تحليل اقتصادي وسياسة اقتصادية لو أخذنا بهمام اخذ الجد لصرفتا البلاد المتخلفة عن حل مشاكلها التي تواجهها يحدد الكاتب تلك السياسة الزائفة للاقتصاديين البرجوازيين:

1- أنه لا يمكن للبلاد المسماة متخلفة أن تخرج من وضعها الراهن إلا بالاستعانة بالاستثمارات الأجنبية .
2- ينبغي أن يشجع داخل البلدان المتخلفة زيادة الفارق في الدخول لان الدخول المرتفعة وحدها هي التي تقدم ادخارا يمكن أن يساهم في رفع معدل الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل القومي
3- ولما كانت عادات الادخار والاستثمار ضعيفة عند الطبقات التقليدية في البلاد المتخلفة فلا بد من تشجيع طبقة من المنظمين الرأسماليين في الريف والمدينة

ينبغي أن يتجه للتصنيع في البلدان النامية نحو الصناعات الخفيفة والاستهلاكية بحجة:

عدم حاجتها الى استثمارات ضخمة

وعلى النقيض من هؤلاء فان شارل بلتهام يعتبر ان من اهم السمات الجوهرية لوضع البلاد المسماة بالمتخلفة هو حالة التبعية السياسية والاقتصادية ولذلك فهو يرجح استخدام مصطلح البلدان التابعة على البلدان المتخلفة ويصبح بالتالي التخلص من حالة التبعية هو الشرط الاهم للتخلص من حالة التخلف

ويحدد بتلهام الخصائص البنيوية للتخلف بـ:

1- التبعية السياسية والاقتصادية
2- الاستغلال التجاري والمالي (الداخلي والخارجي)
3- التجميد ولاسيما تباطؤ نمو القوى المنتجة

المحاضرة الثانية

إمارات التخلف

ـ يهيمن في مجتمعات هذه البلدان اقتصاد زراعي متخلف لا يكاد يعدو في كثير منها أن يكون مجرد اقتصاد معيشة وهو يحمل في إهابه سيطرة العلاقات العمودية القبلية

، الطائفية ، الإقليمية باعتبارها امتدادا للعلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية التي تطبع المجتمعات ما قبل الرأسمالية بما تمثله هذه العلاقات من ركود وتحجر ولا إنسانية

إن التطور الرأسمالي الذي تم ويتم فيها أو في بعضها في ظل الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة للامبريالية العالمية على الواقع السياسي والاقتصادي للدول النامية إنما تم ويتم بالتحالف مع الإقطاع أو بالتوازي معه بدلا من أن يكون على حسابه كما كانت الحال بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة اليوم وآية ذلك من وجهة نظرنا هو انه بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية وبعد اتساع نفوذ ورقعة المعسكر الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية من إمكانية انتقال البلدان المتخلفة إلى معسكر الاشتراكية دون حتمية المرور بالمرحلة الرأسمالية بحذافيرها قد وجد وضع عالمي ثوري جديد غدا معه التناقض بين الطبقات والفئات الكادحة من جهة وبين البرجوازية الوطنية من جهة ثانية تناقضا شبه رئيسي في حين تحول التناقض بين البرجوازية الوطنية والفئات الإقطاعية إلى تناقض شبه ثانوي وهو أمر يمثل الحالة المعكوسة لصيرورة الصراع الطبقي والاجتماعي التي تمت في البلدان المستعمرة والتي غالبا ما تمثل البلدان الصناعية الراهنة

ونتيجة لهذا الخلل الاقتصادي – الاجتماعي فقد نجم خلل آخر في هرم العمالة وفي البنية الطبقية والاجتماعية عامة تمثل في ان حوالي 70-87 % من سكان البلدان النامية ظلوا ملتصقين بالقطاع الزراعي (فلاحين) بينما لم يتجاوز العاملون في القطاع الصناعي نسبة 11% من قوة العمل مقابل حوالي 10% فقط و40-45% يعملون في القطاعين الزراعي والصناعي على التوالي في البلدان الصناعية المتقدمة وهذا ناجم بطبيعة الحال عن مكننة الزراعة وتصنيعها بدلا من الاعتماد على الطرق التقليدية اليدوية البالية وتشير الإحصاءات إلى أن نصيب كل ألف هكتار في الدول المتطورة الصناعية هو 18.8تراكتور مقابل 1.2تراكتور في الدول النامية

- إن مردود العمل الإنساني في البلدان النامية (أي الإنتاجية) هو في غاية التدني والهزال ولا سيما بالقياس إلى إنتاجية العامل في البلدان المصنعة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية

ويؤكد الدكتور سمير أمين بدوره : أن التفاوت في الإنتاجية بين القطاعين الزراعي والصناعي هو أمر حاصل في كل البلدان الصناعية والزراعية على حد سواء ولكن الفارق بين الطرفين هو أن هذا التفاوت لا يتجاوز في الدول الصناعية المتطورة 3/1 في الحين الذي يصل فيه هذا الفارق في الدول المتخلفة إلى نسبة 10/1 الأمر أدى يجعل 3/2 أو 5/4 السكان الذين يعملون في الزراعة في البلدان النامية لا يعطون أكثر من 5/2 الإنتاج الوطني الخام

وقد ترتب على تدني مستوى مردود العمل الإنساني الإنتاجية في البلدان النامية إن الدخل القومي لم ينم في هذه البلدان بشكل مرض يتناسب مع الضرورات الملحة التي تتطلبها عملية التنمية وتلبية الحاجات المادية للمواطنين

إن الدخل القومي في البلدان النامية على تطوره المحدود يواجه واقع الحال ثلاث آفات كبيرة تعتبر بدورها سببا ونتيجة معا لتخلف هذه البلدان أي أنها تمثل علامة من علامات التخلف هذه الآفات هي :

1- سوء توزيع واستعمال الدخل القومي
2- الانفجار السكاني
3- النهب الامبريالي

أما بصدد سوء توزيع واستعمال الدخل القومي فان ما لا يزيد عن 5/1 السكان في البلدان النامية يستأثرون في معظم أقطار هذه البلدان بحصة الأسد من هذا الدخل ، في حين يعاني الـ5/4 الباقون مرارة الفقر والحرمان والجوع والمرض بل والموت المبكر

إن القسم الأهم من الدخل القومي إنما تبذله الفئات صاحبة الامتياز على المباذل والكماليات ومختلف الأوجه غير المنتجة وغير الصحيحة هذا إذا لم يجر تهريبها أصلا إلى بنوك الدول الاستعمارية (كما هي الحال بالنسبة لكثير من الدول البترولية) ان هناك إجماعا أو شبه إجماع بين مختلف علماء التنمية على ان هذا التفاوت الكبير في المداخيل بين مختلف الشرائح الاجتماعية في البلدان النامية يمثل احد العقبات الرئيسية في وجه التنمية .

- ويرى رونالد روبنسون بدوره أن النخبة الحاكمة في الأقطار النامية هي نخبة شديدة الشراهة إلى استهلاك الدخل الوطني بدلا من استثماره هذا الاستهلاك المتمثل في إقامة الأبنية الحكومية الفخمة وتأسيس خطوط الطيران وشراء سيارات الرولزرويس ، والتزعم والاستزلام والفساد السياسي الأمر الذي يجعل من الممكن معذرة الفلاح الصغير إن فهم من التنمية على أنها اسم جديد لمسمى قديم هو النصب .
- وقد ذكر الدكتور سمير أمين على أن ما تتميز به البلدان المتخلفة ليس هو ضعف الفائض بل هو استعماله استعمالا غير منتج ، تبذيرا , تصديرا

أما مسالة الانفجار السكاني فإنها تشكل معضلة حقيقية في البلدان النامية ذلك أن زيادة السكان هنا تبلغ ضعف معدلها تقريبا في الدول الصناعية المتقدمة حيث سيتضاعف عدد السكان في الدول النامية كل قرابة ثلاثين عاما في الوقت الذي لا تترافق فيه هذه الزيادة السكانية بزيادة موازية في الإنتاج والدخل القومي الأمر الذي سيجعل التطور الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية مهددة باستمرار ويزيد من تفاقم البطالة ويحافظ على الإمارات الأخرى المختلفة للتخلف .

أما بصدد النهب الامبريالي فهو يتجلى في صورة النهب المباشر الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية سواء بالقياس إلى أرباح أو نصيب هذه الدول نفسها وبالقياس إلى ما تجنبه هذه الاستثمارات في الدول الصناعية المتقدمة

أما صورة النهب غير المباشر فيتجلى في عدد من المجالات أبرزها التبادل التجاري غير المتكافئ الناجم عن كون البلاد الصناعية تستورد من البلدان النامية المواد الأولية بأسعار زهيدة ثم تعود فتبيعها على شكل مواد مصنوعة بأسعار خيالية

والناجمة أيضا عن الفارق الكبير بين إنتاجية العمل الصناعي وإنتاجية العمل الزراعي
الإيداعات المصرفية الضخمة للدول البترولية أي ان النظام العربي حصل على 50% من حصيلة عوائد البترول العربي في شكل :
قروض غير قابلة للسداد بفعل التضخم من جهة
ولتدهور قيم العملات من جهة أخرى
ولعجز العرب عن استثمارها من جهة ثالثة
ولضعف الدائن وقوة المدين من جهة رابعة
ويمكن أن نضم إلى قائمة النهب الامبريالي غير المباشر كذلك نهب الخبرة الفنية المتمثل في هجرة العقول
هذا الواقع من حالات ضعف الإنتاجية وسوء توزيع الدخل القومي والانفجار الديموغرافي والنهب الامبريالي على مستوى معيشة مواطني البلدان المتخلفة بحيث تجدنا أمام ظاهرة جوع حقيقية بعضها مكشوف وبعضها مقنع .
تعاني المجتمعات المتخلفة كذلك من حالة الركود الاجتماعي والسياسي والثقافي والذي هو أي الركود سبب ونتيجة معا للحالة الاقتصادية الراكدة وليدة الاقتصاد الزراعي التقليدي فالوحدة الاجتماعية الأساسية هنا ليست هي الطبقة الاجتماعية بما تحمله من إيحاءات ديناميكية في مجالي السياسة والاقتصاد ولكنها العشيرة أو القبيلة أو الطائفة والتي هي نوع من الجماعة والتعلق بالقديم وبسيطرة التفكير السحري والخرافي الماورائي وغير ذلك من العقابيل السلبية التي انعكست على الفكر الثوري في هذه البلدان فجعلت الرفض المتزمت أو القبول المتهالك بين طوباوية غير علمية أو علمية غير جدلية وذلك فوق أرضية انتقائية توفيقية زئبقية جعلته من حيث النتائج حبيس مواقع وسطية ونظرة الى الواقع وحيدة الجانب والاتجاه في كثير من الحالات

عوامل التخلف

يمكن بصورة عامة إرجاع حالة التخلف في البلدان النامية من الوجهة التاريخية والنوعية إلى نوعين من الأسباب :
بعيدة : تتعلق بالبنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لهذه البلدان
قريبة : تتعلق بالآثار السلبية والندب غير الإنسانية التي حفرها الاستعمار عمدا في جسد هذه المجتمعات خلال بحثه المحموم عن المواد الخام وأسواق التصريف والأيدي العاملة الرخيصة أثر الثورة الصناعية
إننا نقف عند فرضية (نمط الإنتاج الأسيوي) باعتبارها الفرضية الأقرب إلى المعقولية والعلمية ولا تتنافى مع المقولات الأساسية للمادية التاريخية والاشتراكية العلمية
لقد اعتبر كارل ماركس أن نمط الانتهاج الآسيوي التسمية يشكل حالة خاصة في سلسلة التطور الاجتماعي البشري
إن ماركس يتكلم هنا عن مراحل ما بعد المجتمع البدائي أي ما بعد ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فان **نقطة الافتراق بين مجتمعات نمط الإنتاج الآسيوي ومجتمعات نمط الإنتاج الأوربي قد بدأت منذ: لحظة ظهور الملكية الخاصة لوسائل**

الإنتاج فظهور هذه الملكية في بعض المجتمعات هو الذي اوجد الأساس المادي لما نسميه الآن بنمط الإنتاج الأوروبي بينما كان غيابها عن بعض المجتمعات هو الأساس المادي لما يسمى بنمط الإنتاج الآسيوي فان مفتاح الأنظمة الشرقية هو غياب الملكية الخاصة للأرض وان الأرض كلها ملك لرئيس الدولة

أن هذه الخاصية لدى ماركس تجد تبريرها في الظروف المناخية – الجغرافية ولا سيما وجود مساحات صحراوية شاسعة تمتد من الصحراء الإفريقية عبر شبه الجزيرة العربية وفارس والهند إلى هضاب آسيا الأكثر ارتفاعا قد جعلت من الري الصناعي بواسطة الأقنية وغيرها من الإنشاءات المائية أساس الزراعة الشرقية وهذه الضرورة فرضت استعمال الماء باقتصاد التشارك أوجبت في الشرق تدخل الحكومة المركزي ومن هنا تقع على عاتق الحكومات الآسيوية قاطبة وظيفة اقتصادية محددة وظيفة تأمين الأشغال العامة .

أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يفصلها الإنسان عن منتوج عمله من خلال العمل – السلعة قد أوجدت القاعدة المادية للمجتمع **الطبقي حيث انقسم الناس إلى مالكين وغير مالكين مستغلين ومستغلين ودخل الطرفان مع بعضهما في عملية صراع متعدد الصور والأشكال كان هو أي الصراع مورد الثورات الاجتماعية الخمس فأن غياب هذه الملكية في بلدان نمط الإنتاج الآسيوي هو الذي اوجد القاعدة المادية للمجتمع ذي الأنماط المتعددة واحل التراتب الاجتماعي محل التعارض والصراع الطبقي وجعل البنائين الفوقي والتحتي بدلا من أن يدخلا مع بعضهما في سباق تطور وتقدم كما هي الحال بالنسبة للنمط الأوربي**

تطورت المجتمعات الأوربية على شكل قفزات بينما ظلت مجتمعات النمط الآسيوي تحبو على صورة تدرج بطيء وظل يتعايش فيها القديم مع الجديد وتتداخل وتتنضد فوق بعضها

أما بصدد العوامل القريبة للتخلف أي المسألة الاستعمارية فالبرجوازية والتي هي ربيبة الثورة الصناعية لا يمكنها أن تعيش كما يقول البيان الشيوعي إلا إذا خلقت لنفسها عالما على صورتها وهي تغزو الكرة الأرضية بأسرها بدافع الحاجة إلى أسواق جديدة

وحسب لبنين فان البناء الفوقي الذي يقوم على أساس الرأسمال المالي يعزز الميل إلى الفتوحات الاستعمارية

إن الثورة الصناعية البرجوازية في الغرب قد مارست من هذه الزاوية أثرا سلبيا مزدوجا على البلدان النامية فهي من جهة قد عززت القبضة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة على تلك البلدان ومن جهة ثانية فإنها عمقت ووسعت الخندق القائم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وكرست بالتالي الحالة الراهنة ولو بصورة نسبية إلى أمد طويل

وغني عن القول إن الامبريالية العالمية اليوم تقوم بحراسة هذا الخندق العميق بالدبابات والصواريخ ومختلف وسائل الدمار والتي هي ومع الأسف إحدى نتائج

الثورة الصناعية نفسها وذلك بغية إبقائها أي الدول المتخلفة موضعا لاستغلالها وسيطرتها .